فتوى رقم (98/8)

شكوى السيد / عبد الله أحمد عبد الله ضد بنك الخرطوم

حول حجز أرباح وديعة استثمارية

الملخص :

تقدم للهيئة السيد عبد الله أحمد عبد الله بشكوى بتاريخ 1998/3/28م تتضمن الآتي:-

- أنه أودع مبلغ 10.000000 (عشرة مليون جنيه) لدى بنك الخرطوم فرع شارع الجامعة بتاريخ 1/3/ 1997م .
- درج البنك على منحه مبلغاً شهرياً يتراوح بين 150 ألف إلى 250 ألف جنيه خصماً على الأرباح . حيث بلغ جملة المبلغ المتسلم خلال مدة 12شهر 2.350.000 (مليونين وثلاثمائة وخمسين ألف جنيه) .
- عند نهاية أجل الوديعة في 31/3/ 1998م طلب من البنك دفع أصل المبلغ وبقية الأرباح .
- قام البنك بحجز مبلغ 450 ألف جنيه مقابل ما دفع إليه عن شهري يناير وفبراير 1998م على أن يتم التسوية في نهاية عام 1998م .
- ومن ثم توجه للهيئة بالأسئلة الآتية :
  1- مدى مشروعية حجز الأرباح المستحقة عن عام 1997م .
  2- بعد سحب مال المستثمر وإيقاف الوديعة هل يجوز تحميل الوديعة أي خسائر قد تحدث للبنك بعد ذلك.
  3- قامت الهيئة بمخاطبة بنك الخرطوم في موضوع الشكوى وجاء رده بتاريخ 21/ 5/ 1998م مبيناً النقاط الآتية :
- تم فتح حساب وديعة استثمار للسيد عبد الله بتاريخ 1/ 3/ 1997م بمبلغ عشرة مليون جنيه على أن تستحق الدفع بعد عام .
- في الفترة من 1/4/ 1997م إلى 11/12/ 1997م قدم للعميل قرض حسن بأقساط على ذمة الأرباح المستحقة بلغ القرض في جملته 2.050.000 (اثنين مليون وخمسون ألف جنيه) .
- بعد الحسابات الختامية لعام 1997م اتضح أن أرباح الوديعة للفترة 1997/3/1م إلى 31/12/ 1997م بلغت 2.500.000 (اثنين مليون وخمسمائة ألف جنيه) .
- بعد خصم القرض الحسن المقدم للعميل تبقى له من أرباح 1997م مبلغ 450.000 (أربعمائة وخمسون ألف جنيه) .
- دفع للعميل مبلغ 400.000 (أربعمائة ألف جنيه) كقرض حسن على ذمة الأرباح في شهري يناير وفبراير 1998م .
- طالب العميل بدفع أصل الوديعة عند استحقاقها في 1998/3/1م .
- تم خصم القرض المقدم للعميل شهري يناير وفبراير 1998من جملة المتبقي من أرباحه لعام 1997م والبالغة 450.000 (أربعمائة وخمسون ألف جنيه) باعتبار أن ما قدم للعميل في شهري يناير وفبراير ليس أرباحاً مستحقة

للعميل وإنما هي قرض حسن على ذمة الأرباح التي تستحق في نهاية عام 1998م . على أن تتم التسوية في نهاية عام 1998م .

- كما أفاد البنك بعدم وجود عقد مبرم بين البنك والعميل سوى الطلب المقدم من العميل بفتح الوديعة مع إخطاره بعدم كسر الوديعة قبل استحقاقها .

الحيثيات :-

تلاحظ الهيئة أن البنك لا يحكم هذه المضاربة بأحكام وشروط واضحة كما يفهم من كتاب البنك إلى الهيئة بتاريخ 1998/5/21م وبعد البحث اتضح للهيئة أن هناك عقداً للمضاربة تحت عنوان استمارة 2/أ/ استثمار تنص على أحكام واضحة لهذه المضاربات. وتبين لنا من هذا العقد أن المادة (8) تنص على الآتي:-

(تصفى المضاربة بنهاية أجلها وتعلن حساباتها في خلال شهر من تاريخ أجلها ،ويتم تمديد المضاربة لمثل أجلها ما لم يخطر الطرف الأول البنك بنيته في السحب قبل أسبوع من تاريخ انتهاء أجل المضاربة) .

وهذا يقتضي أن تصفى هذه المضاربة في نهاية أجلها في 1998/2/28م وأن تعلن حساباتها في خلال شهر أي في 1998/3/31م وبناء على ذلك فإن رب المال الذي سحب وديعته في نهاية مارس 1998م كان من المفروض أن يأخذ رأس ماله وما أنتجه من ربح .

وعليه فإن ما قام به البنك من خصم مبلغ 400الف جنيه لا يجوز وفقاً لمقتضى المادة (8) من العقد المشار إليه والمرفق مع هذه الفتوى وعلى البنك إعادة المبلغ لصاحبه .

صحيح أن دفع مبالغ تحت الحساب يقتضي أن تضمن هذه المبالغ برأس المال ولكن البنك تجاوز ذلك في هذه المسألة بالذات بالتزامه القاطع بالتصفية بنهاية المدة الخاصة وأن العميل طلب التصفية بنهاية مدة المضاربة.

وكان الأسلم أن ينص البنك- مادام يقفل حساباته ويتحقق من أرباحه في نهاية العام أن ينص في العام الأول أن تنتهي المضاربة بنهاية العام في 31/ 12 ثم تبدأ مضاربة جديدة لتستقبل العام الجديد من أوله .

القرار :-

على بنك الخرطوم إعادة الأرباح المحجوزة كاملة للعميل .

توقيع

د.أحمد على عبد الله

الأمين العام للهيئة العليا للرقابة الشرعية

للجهاز المصرفي و المؤسسات المالية

1998/9/23م

ملحق رقم (1)

السادة/ رئيس وأعضاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية (بنك السودان)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أرفق لسيادتكم تفاصيل ظلم أعتقد أن بنك الخرطوم فرع شارع الجامعة أوقعه علي راجياً تفضلكم بإفادتي بالرأي الشرعي فيه وكيفية استخلاص حقوقي منهم .

أودعت مبلغ 10.000.000 (عشرة مليون جنيه) لدى بنك الخرطوم – فرع شارع الجامعة وفق ما تثبته وبالكيفية التي تبينها الشهادة المرفقة .

درج البنك على منحى مبلغاً شهرياً على ذمة الأرباح تراوحت هذه المبالغ بين 200 ألف جنيه في حالات و250 ألف جنيه في حالات أخرى و150 ألف جنيه في مرات أخرى وبلغ جملة ما دفع لي خلال فترة 12 شهراً اثنين مليون وثلاثمائة وخمسون ألف جنيه .

عند نهاية أجل الوديعة يوم 1998/3/1م طلبت من البنك دفع أصل المبلغ المستثمر إضافة إلى بقية الأرباح عن فترة العام (صورة الطلب مرفقة) . بالفعل تم صرف أصل المبلغ لكن بدلاً عن دفع متبقي الأرباح المستحقة لي قام البنك بحجز مبلغ 450 ألف جنيه من أرباحي بحجة أنهم دفعوا لي 400 ألف جنيه على ذمة الأرباح عن شهري يناير وفبراير 1998م .

تقدمت باحتجاج على هذا الإجراء الذي لا يسنده أي شرط من الشروط الواردة في العقد المبرم بيننا ولم يبين لي ذلك شفاهة عند إيداع الوديعة وطالبتهم بدفع متبقي أرباح عام 1997م وقدره 450 ألف جنيه زائداً الأرباح المستحقة عن شهري يناير وفبراير 1998م . جاء ردهم كما هو وارد في صورة خطابهم المرفق .

وبما أنى فشلت في الحصول على حقوقي منهم لجأت إليكم مستوضحاً الرأي في :

1. حجز الأرباح المستحقة لي عن عام 1997م .
2. عبارة "على ذمة الأرباح" أفهم منها أن هناك أرباحاً تحققت دفع لي منها جزءاً يقل عن الربح الفعلي . إن كان فهمي صحيحا فذلك يعنى أنى أستحق الفرق بين ما دفع لي مقدماً وما تحقق فعلاً في شهري يناير وفبراير 1998م .
3. بعد سحب المال المستثمر هل يجوز شرعاً تحميلي أي جزء من خسائر قد تحدث للبنك ؟ علما بأني في المقابل مقتنع بعدم استحقاقي لأي أرباح إضافية قد يجنيها البنك جراء استثمارات ناجحة تحققت بعد سحب مالي .
4. في الختام آمل أن يصلني الرأي الشرعي في هذه المعاملة أصلاً وما صحبها من عسف من قبل البنك عند تصفيتها كما أرجو إفادتي بكيفية استخلاص حقوقي منهم.

مقدمه

عبد الله أحمد عبد الله

1998/3/28

ملحق رقم (2)

1مارس 1998م

السيد/ مدير بنك الخرطوم فرع الجامعة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع : وديعة لأجل بالرقم 1457 بتاريخ 1998/3/1م

1. أرجو من سيادتكم التكرم بتحويل مبلغ الوديعة أعلاه والبالغ قدره فقط عشرة مليون جنيه إلى حسابي الجاري رقم (.....) بنك التضامن الإسلامي فرع البرلمان الخرطوم وإفادتي بذلك .
2. أرجو صرف مبلغ 150.000 ألف جنيه (فقط مائة وخمسون ألف جنيه) المبلغ المستحق شهرياً على ذمة الأرباح .
3. صرف المتبقي من أرباح الوديعة .
4. أرجو تسليم المبلغين في (2) و (3) أعلاه نقداً للسيد/ محمد إبراهيم محمد على.
5. أرجو التوقيع على صورة هذا الخطاب تأكيداً للاستلام .

توقيع

عبد الله أحمد عبد الله

ملحق رقم (3)

بنك الخرطوم – فرع شارع الجامعة

التاريخ 25/ 3/1998م

السيد/ عبد الله أحمد عبد الله – شركة التأمين الوطنية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع : الوديعة خاصتكم بمبلغ عشرة مليون جنيه سوداني

بالإشارة للموضوع أعلاه نفيدكم بأن أرباح الوديعة في نهاية ديسمبر 1997م بلغت 2.500.000 جنيه (فقط اثنين مليون وخمسمائة ألف جنيه) وكان جملة الأقساط التي صرفت لك على ذمة الأرباح مبلغ 2.050.000جنيه (فقط اثنين مليون وخمسون ألف جنيه) ويتبقى من الأرباح مبلغ (أربعمائة وخمسون ألف جنيه) . وبما أنك لم تجدد الوديعة ودفعنا لك أصل الوديعة حسب طلبك فإن الأقساط المدفوعة لك في العام الجديد وهو عام 1998م مبلغ أربعمائة ألف جنيه ستخصم من أرباحك المتبقية ويدفع لك الباقي حسب تعليماتك وإرشاداتك، علماً بأنك تستحق أرباح شهرين عند نهاية العام المالي للبنك وهو عام 1998م .

نرجو أن يكون في هذا توضيحاً كافياً لك .

ولك شكرنا وتقديرنا .

توقيع

المدير

ملحق رقم (4)

رد بنك الخرطوم

بنك الخرطوم- 1998/5/21م

<u>الموضوع : شكوى المواطن عبد الله أحمد عبد الله</u>

بالإشارة لخطاب الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بتاريخ 98/4/28 والمستلم صورته بواسطتنا من المركز الرئيسي في 19 /5 /98 نوضح الآتي :-

بتاريخ 97/3/1 طلب عميلنا عمل وديعة بمبلغ عشرة مليون جنيه بموجب طلبه المؤرخ 97/3/1 (صورة مرفقة) وقمنا باستخراج إيصال الوديعة رقم 1457 بتاريخ الطلب على أن تستحق الدفع بعد عام أي بتاريخ 1998/3/1م .

في الفترة من 97/4/1 وحتى 97/12/11 تمتع عميلنا بأقساط قرض حسن على ذمة الأرباح المستحقة . في نهاية العام بلغت في مجموعها 2.050.000 (اثنين مليون وخمسون ألف جنيه) .

في مستهل عام 1998م وبعد معرفة الأرباح الحقيقية بلغت أرباح الوديعة 2.500.000 (اثنين مليون وخمسمائة ألف جنيه) في التسعة أشهر التي تبدأ من 97/3/1 وحتى 97/12/31 وبعد خصم القرض الحسن تبقى له من الأرباح مبلغ 450.000 جنيه عند استحقاق الوديعة . بتاريخ 98/3/1 طلب منا العميل دفع أصل الوديعة له وكنا قد دفعنا له قرض حسن على ذمة الأرباح بالنسبة لشهري يناير وفبراير 1998م بواقع مائتان وخمسون ألف جنيه بالنسبة ليناير ومائة وخمسون ألف جنيه بالنسبة لفبراير 1998م ، وذلك بعد أن تم تخفيض نسبة القرض الحسن المدفوع إلى 1.5% شهرياً بواسطة المركز الرئيسي ، وطلبنا منه استرجاع القرض الحسن من أرباحه المتبقية وهى 450.000 ألف جنيه (أربعمائة وخمسون ألف جنيه) لحين معرفة نصيبه من الأرباح عن شهري يناير وفبراير 98 بنهاية عام 98 ولكنه رفض ، وطالب بأصل الوديعة وباقي أرباحه دون مطالبته بقسطي يناير وفبراير. فأوضحنا له أن هذه الأقساط ليست أرباحاً يستحقها وإنما هي قرض حسن على ذمة الأرباح التي ستحقق عند نهاية عام 1998 . ولكنه ادعى أن هذا العمل ليس من الشرع في شيء ولا يتناسب مع متطلبات الشريعة الإسلامية وأنه سيرفع الأمر لهيئة الرقابة الشرعية .

أما فيما يختص بالفقرة التي أشار إليها الزبون والخاصة بشروط العقد نفيد بأنه ليس هناك شروط نلزم بها العميل إلا إخطاره بعدم كسر الوديعة قبل استحقاقها .

نحن لا نحمل العميل أي خسائر بعد سحب وديعة. ونعطيه الأرباح في الشهور التي بقيت وديعته لدينا دون كسر .

منشور الاستثمار والتمويل رقم 97/16 بتاريخ 97/8/14 يحتم علينا استرداد القرض الحسن من أصل الوديعة عند كسرها وخطاب إدارة الحسابات والشئون المالية بتاريخ 98/3/15 تلزمنا باسترداد القرض الحسن في حالة كسر الوديعة أو سحبها عند استحقاقها إن كان هنالك قرض حسن دفع لشهور لم تظهر أرباحها بعد .

نرجو أن نكون قد وضحنا الخطوات التي تمت بالنسبة لهذه الوديعة علماً بأن العميل مازال له بقية ربح بمبلغ 450.000 ج (أربعمائة وخمسون ألف جنيه) وأقساط قرض حسن غير مسدده من جانبه بمبلغ 400.000 ج (أربعمائة ألف جنيه) .

لكم شكرنا وتقديرنا

توقيع

المدير